

القائم بالأعمال التونسي احمد بن الصغير (الصندوق)

## اقترحنا على الصندوق الكويتي تمويل مشروعين جديدين

تقدمت إلى الصندوق الكويتي باقتراح لتمويل مشروعين جديدين هما:

- مشروع استصلاح خليج المنستير والمقدرة كلفته بـ 23 م د منها 10.5 م د كقرض بهدف تجديد المياه الداخلية للخليج.  
- والمشروع الثاني هو مشروع رصف 194.6 كلم وتديم 290.3 كلم من الطرقات المرقمة بكلفة 141 مليون دينار منها 80.5 م د كقرض من الصندوق هذا في انتظار إتمام دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لتقييمها من قبل الصندوق.

فيما يتعلق بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على تونس منذ بروز العلامات الأولى للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية باتخاذ جملة من الإجراءات القانونية للحد من التداعيات السلبية للأزمة، وتتمثل هذه الإجراءات في حماية النسيج الاقتصادي الوطني ومساندة المؤسسات التونسية وخاصة المؤسسات المصدرة لتواصل نشاطها التصديري وتحافظ على مواطن الشغل التي تساهم في رهان التصدير.

وهذه الإجراءات تتصف بالشمولية من حيث الدعم والاحاطة وجاء القانون الصادر في هذا الشأن وتعديلاته جاء ليدخل بعض التعديلات المتعلقة بالجانبيين المالي والاجتماعي.

ويتمثل التدخل على النطاق الاجتماعي في تكفل الدولة بنسبة 50% من مساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وقد كلف هذا التدخل ميزانية الدولة حوالي 6.4 م د.

وانتفعت به حوالي 65% من المؤسسات المنتمة إلى قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية و24% من قطاع الصناعات الميكانيكية كما استفادت كذلك من هذا التدخل المناطق الصناعية بالبلاد التونسية حيث بلغ عدد المؤسسات المستفيدة نسبة 33% بتونس الكبرى و27% بالساحل و25% ببنزرت.

وانتفعت بهذه الامتيازات المالية أيضاً المؤسسات التي طالبت بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قرض إعادة الجدولة ونسبة السوق النقدية ومازالت طلبات المؤسسات تتزايد للانتفاع بهذا الإجراء خلال الأشهر القادمة ويعمل البنك المركزي التونسي على إحداث خط جديد لإعادة التمويل على موارد الميزانية وتعمل الشركة التونسية للضمان SOTUGAR على دراسة الملف المتعلق بضمان قروض قصيرة المدى بنسبة 60% من قرض تمويل مسبق للصادرات تبلغ 570 ألف دينار علماً وأن هذه الإجراءات تتحرك وفق المستجدات.

المادة المنشورة رداً من القائم بالأعمال التونسي على أسئلة لمجلة «الصندوق»

### • المبادرة الأميرية

- حينما اطلق سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مبادرته بإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، رحبت الجمهورية التونسية بهذه المبادرة الرامية إلى توفير المبالغ اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص بالدول العربية، عن طريق توفير ملياري دولار امريكي، كما اعربت تونس عن موافقتها على المساهمة في تمويل الصندوق.

### التعاون التونسي - الكويتي

التعاون التونسي الكويتي يشهد دفعا جديدا وتعزيزاً مدروساً للعلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات ويهدف إلى السعي المتواصل لاكتشاف آفاق جديدة لدفع هذا التعاون، ويمثل انعقاد اللجنة المشتركة التونسية الكويتية في دورتها الأولى لعام 2007 بالكويت فرصة جديدة لتطوير وتنمية هذه العلاقات ولسن التشاور بين القطرين.

ويعد التعاون في المجال الإنمائي أهم ركائز التعاون التونسي الكويتي إذ يلعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية دوراً فعالاً في سير المشاريع التنموية التي يساهم في تمويلها في مختلف قطاعات التنمية في تونس وذلك منذ سنة 1963 حيث بلغ عدد القروض الممنوحة لتونس 31 قرضا بمبلغ إجمالي حوالي 143.3 مليون دينار كويتي (626.3 م د) ساهمت في تمويل مشاريع في أغلب القطاعات واستقطب قطاع النقل والمواصلات (42.966 م د ك) ومياه الصرف (31.148 م د ك) وقطاع الفلاحة (30.918 م د ك). أي حوالي 70% من مساهمات الصندوق في تونس. ويواصل حالياً انجاز معهدين عاليين للدراسات التكنولوجية بقلبية ومركب جامعي بمدنين بكلفة 52.5 م د بهدف تكوين فنيين في المجالات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية.

أود أن انوه هنا باتفاقية القرض الخاصة بالمشروع والتي وقعت في 27 نوفمبر 2006 بمبلغ 6 ملايين دينار كويتي.

أود ان انوه هنا باتفاقية قرض وقعت في 29 نوفمبر بمبلغ 7 م د ك (30 م د) للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز 330 كلم من المسالك الفلاحية في المناطق السقوية العمومية ولتيسير القيام بالأشغال الفلاحية وربط مراكز الإنتاج بمراكز الاستهلاك.

- كما أشير أيضاً في هذا الصدد إلى أن الجمهورية التونسية